



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1988/65
19 February 1988
ARABIC
Original: ENGLISH/RUSSIAN



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والاربعون
البندان ٨ و ١٨ من جدول الأعمال

مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان
العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي
تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى اعمال هذه الحقوق

حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ وموجهة
الى مركز حقوق الانسان من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى
مكتب الامم المتحدة في جنيف تحيل فيها بيانا مشتركاً
من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ،
وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا ، وهنغاريا

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية لدى مكتب الامم المتحدة وسائر المنظمات
الدولية في جنيف تحياتها الى مركز حقوق الانسان في جنيف وتتشرف بأن تحيل بيانا مشتركاً صادراً
عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية
وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية
هنغاريا الشعبية ، مع رجاء التكرم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة
والاربعين للجنة حقوق الانسان في اطار البندين ٨ و ١٨ من جدول الأعمال .

مرفق

بيان مشترك صادر عن البلدان الاشتراكية فيما يتعلق
بالاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الاعلان
العالمي لحقوق الانسان

بالنيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ورومانيا وهنغاريا ، أتشرف بتقديم بيان مشترك فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

في تقويم الامم المتحدة ، الحافل بالتواريخ والمناسبات والأعياد السنوية ، يحتفل بيوم العاشر من كانون الأول / ديسمبر من كل عام بوصفه يوم حقوق الانسان . وفي هذه السنة ، يكتسب الاحتفال بهذا اليوم مغزى خاصا اذ أنه في مثل هذا اليوم من ٤٠ سنة ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت حديثا آنذاك باعتماد قرار يشكل أول برنامج لها في المجال الاجتماعي والانساني - ألا وهو الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان هذا الاعلان ، الذي وضع في السنوات الاولى التالية للحرب العالمية الثانية ، يعكس نتائج هذه الحرب ، وهي انتصار الروح التقدمية للكفاح ضد الفاشية ، وبداية انهيار النظام الاستعماري ، وشيوع الافكار الديمقراطية للمجتمع الدولي الذي استطاع ان يصمد أمام أهوال الفاشية والنازية ، والذي عقد العزم على بذل كل جهد ممكن من أجل " انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي سببت للانسانية مرتين خلال جيل واحد أحزانا: يعجز عنها الوصف ، وأكد من جديد ايمانه بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الانسان وقيمه ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية " . ان الرغبة الصادقة للاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة في صون وتوثيق التعاون بين مختلف الدول في عالم ما بعد الحرب هي دليل على انتصار المبادئ الانسانية والديمقراطية على ايدولوجية النازية والفاشية المبغضة للانسان .

ونحن اليوم ، مع اقتراب الذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان نرى وبشكل أوضح أن هذا الاعلان يمثل وشيقة دولية ذات مغزى دائم بالنسبة للديمقراطية عموما . وتتمثل المساهمة التاريخية للاعلان بصفة أساسية في أنه أصبح نقطة البداية لاعداد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان . وقد أرسى الاعلان ، بالإضافة الى العهدين ، أساسا معترفا به عموما في القانون الدولي لزيادة تطوير التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان .

وبالإضافة الى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، تم خلال فترة الاربعين سنة التي مضت منذ اعتماد الاعلان ، استحداث آليات متنوعة ولكن متينة للتعاون فيما بين الدول على أساس صكوك دولية ملزمة - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية منع التعذيب ، وما الى ذلك من الصكوك ، وقد اضطلعت البلدان الاشتراكية بدور نشط في اعداد هذه الصكوك والآليات ، وهي أطراف في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان . وقد اسهمت البلدان

الاشتراكية ، خلال عملية اعداد هذه الصكوك والآليات ، بسلسلة من المقترحات البناءة الرامية الى ضمان عدم جواز الفصل بين حقوق الانسان وحرياته باعتبارها كلا واحدا .

ان بلدان المجتمع الاشتراكي تعلق أهمية عظيمة على اعضاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان لأن هذا يمثل شرطا أساسيا للأعمال الكامل والفعال لحقوق الانسان المدنية والسياسية فضلا عن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف القضاء على الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الانسان في شتى أنحاء العالم نتيجة لسياسات الاستعمار، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والاحتلال ، والعدوان وازدراء حقوق الشعوب في تقرير المصير ، وما الى ذلك . وفي عالم اليوم ، المعقد والمترايط ، اصبحت مسائل حقوق الانسان على نطاق عالمي - وبصفة خاصة مشكلة بقاء البشرية - ترتبط على نحو لا ينفصم بكافة جوانب العلاقات الدولية - ابتداء بمسائل نزع السلاح والمسائل الاقتصادية وانتهاء بالمشاكل الايكولوجية . وشمة حاجة الى اضافة الطابع الديمقراطي والانساني على جميع جوانب العلاقات الدولية هذه بكامل نطاقها . وتحقيق هذا الهدف يتطلب نمطا جديدا من التفكير السياسي يقضي على المواقف القائمة على التحامل والتحيز والافكار المقولبة التي تراكمت على مدى الكثير من السنين . ويبدد الشكوك والضغائن ، ويبين حماقة استخدام مسائل حقوق الانسان لغايات مغرضة قائمة على دوافع سياسية تتجاوز الى حد بعيد المبادئ الانسانية السامية التي اعتمدت على أساسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولهذا السبب ، تعلن البلدان الاشتراكية مرة أخرى استعدادها للتعاون في الميدان الانساني اليوم معتبرة هذا التعاون جزءا لا يتجزأ من النظام الشامل للسلم والامن الدوليين الذي نحت كافة دول العالم على قبوله . وفي رأينا أن الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو فرصة مناسبة لتأكيد هذا النداء .

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع ، في دورتها الحادية والاربعين ، قرارا يدعو جميع الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الى الاحتفال بهذا اليوم بطريقة مناسبة . ويتضمن القرار قائمة بالتدابير الموصى بها للاحتفال بهذه الذكرى . وفي دورتها الاخيرة ، الثانية والاربعين ، كررت الجمعية العامة بالاجماع توجيه هذه الدعوة الى كافة البلدان والمنظمات .

والبلدان الاشتراكية توعيد القرارين المذكورين اعلاه ، وستستجيب لدعوة الأمم المتحدة . ان التدابير الموصى بها في هذين القرارين تتفق مع سياسات وممارسات البلدان الاشتراكية في الميدان الاجتماعي والانساني التي ترمي الى زيادة تعزيز الديمقراطية بما يكفل المشاركة المباشرة لكل شخص في الحياة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية من أجل الاعمال الكامل والفعال لكامل الحقوق والحرية باعتبارها كلا واحدا لا يتجزأ .

ان التدابير الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٠/٤١ و ١٣١/٤٢ ليست سوى قائمة نموذجية بالأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي رأينا أنه يمكن اثناء هذه القائمة وتنويعها ، على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية ، ان هذا هو تحديدا الذي يبين احدى السمات المميزة للتعاون الدولي في مجال حقوق الانسان - وهي السمة المتمثلة في صلته الوثيقة بالسياسات الوطنية

والتدابير الاقليمية في الميدان الاجتماعي والانساني • كما أن هذا يمثل رغبة البلدان الاشتراكية
في توسيع وتكثيف التعاون الدولي على أساس صلب وصادق لصالح الفرد ولصالح البشرية قاطبة •
وانني لأرجو أن يتم توزيع هذا البيان باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة
والاربعين للجنة حقوق الانسان في اطار البندين ٨ و ١٨ من جدول الأعمال •
